

## معا من أجل الانتقال البيئي

تعاني ولايات الساحل منذ عدة سنوات من عديد المشاكل البيئية أبرزها التلوث سواء على مستوى الماء أو الهواء أو البر. ومصادر هذا التلوث متعددة (الصناعة، محطات التطهير، النفايات الصلبة، المصبات العشوائية...) ونتائجها تكون دائما كارثية ولها تداعيات بيئية وصحية واقتصادية خطيرة خاصة على قطاعات الصيد البحري والفلاحة والسياحة. وكان من الطبيعي ظهور عدة حركات اجتماعية بيئية في الجهة تناضل من أجل إيقاف التدهور البيئي اتخذت عدة أشكال: حركات احتجاجية ومظاهرات، اعتصامات، إضرابات و عرائض... وعلى الرغم من وجود بعض التحسن في الوضع البيئي ببعض المناطق والناجم أصلا عن إرادة المجتمع المدني ومقاومته وإصراره، إلا انه لا يزال هنالك الكثير من العمل من أجل حماية البيئة في الجهة. وكما هو معلوم فإن حماية البيئة ومقاومة التلوث هو عمل مشترك وهو ما يتطلب ضرورة تدخل جميع الأطراف وتغيير السياسات والاختيارات البيئية المتبعة من قبل مختلف الأطراف المتدخلة في المجال البيئي وهو ما يمثل في حد ذاته تحديا كبيرا.

وفي إطار التصدي للإشكاليات البيئية عمل فرع المنتدى للاقتصاد والاجتماعية بالمنستير على مساندة الحركات الاجتماعية البيئية في الجهة ونجح في إنشاء وتطوير تحالف بين مختلف الفاعلين وممثلي هذه الحركات. وقد ساهم فرع المنتدى بالمنستير بدور أساسي في مقاومة التلوث خاصة في خليج المنستير ويعود هذا لارتباطه الوثيق بهذه المسألة ومبادراته في مقاومة التلوث التي تظهر من خلال عمله المتنوع (العمل الميداني، الملاحظة، البحوث، الدراسات، المفاوضات، الأشرطة الوثائقية، الاتفاقيات، حملات المناصرة...)، و في إطار نضاله من أجل تحقيق العدالة البيئية يسعى فرع المنتدى بالمنستير حاليا إلى توسيع تحالفاته المحلية لتشمل الحركات الاجتماعية البيئية الأخرى في جهة الساحل وربط الصلة بمختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال البيئي بهدف الوصول إلى تحالف جهوي من شأنه أن يمثل أداة لضغط على أصحاب القرار بهدف تغيير اختياراتهم وسياساتهم البيئية.

وفي هذا السياق تبرز أهمية تنظيم **المنتدى الجهوي الأول للعدالة البيئية بجهة الساحل يومي 19 و20 أكتوبر 2018 بنزل الحبيب الرباط بالمنستير** والذي سيشكل فضاء للحوار وفرصة للقاء بين المناضلين والفاعلين والخبراء والمسؤولين للتعاون من أجل صياغة المقترحات والبدائل الكفيلة بتحقيق الانتقال البيئي في الجهة وفق مفاهيم العدالة البيئية.

كما يتضمن برنامج المنتدى توقيع مذكرة تفاهم بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والتي نأمل أن تضع الإطار المناسب لتحقيق التغيير في السياسات والاختيارات التي وقع اعتمادها إلى حد الآن في مجال التصرف في النفايات الصلبة والتي أثبتت فشلها.

### الأهداف العامة التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الملتقيات:

- تحسيس ممثلي المجتمع المدني في منطقة الساحل بإشكاليات الجهة والرهانات البيئية والاجتماعية
- تحديد الإشكاليات البيئية ذات الأولوية بالمنطقة
- تبادل أمثلة عن تجارب سابقة ناجحة والاستئناس بها لمبادرات مستقبلية
- تعزيز التعاون والعمل المشترك بين ممثلي الولايات المعنية بالتلوث
- إيجاد البدائل والتخطيط لعمل مشترك مستقبلي

**للاتصال والاستعلام: رئيس فرع المنتدى بالمنستير : منير حسين: 96 539 841**